Deloitte.

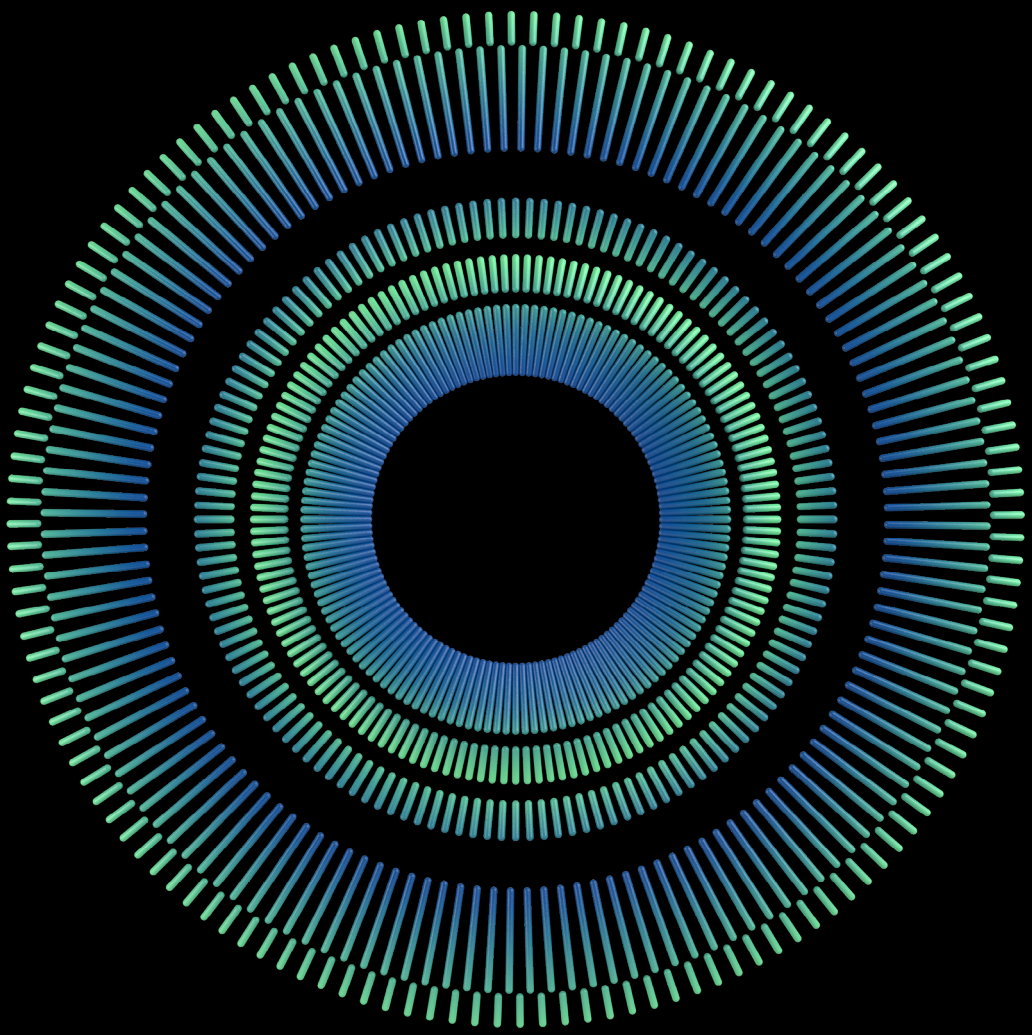

نبذة عن نظام الإفلاس السعودي وبعض الإعتبارات الرئيسية

مقدمة

تم **طرح نظام الإفلاس السعودي عام 2018** لتوفير منصة قانونية يمكن من خلالها للكيانات المتعثرة مالياً إدارة إجراءات الإفلاس مع الحفاظ على حقوق الدائنين ومعاملتهم على قدم المساواة.

تحتاج العديد من الشركات المتعثرة ماليا إلى **الدعم للوفاء بالتزاماتها المالية** كي تتفادى التعرض لإجراءات التعثر والحجز، وخاصة أثناء فترات الركود الاقتصادي بحيث توفر هذه الإجراءات خياراً ذو جدوى تجارية للمدين والدائنين معاً.

على الرغم مما يوحي به اسم هذا النظام من خلال استعمال كلمة (الإفلاس)، إلا أن أحد أهدافه الرئيسية هو إنقاذ الأعمال المُعسرة من خلال **إعادة التنظيم المالي**، حيث أمكن.

بناء على خبرتنا في التعامل مع قضايا الإفلاس بموجب نظام الإفلاس السعودي، نعرض في هذا المستند **أهم إجراءات الإفلاس والاعتبارات الرئيسية** المتعلقة باعتماد وتنفيذ هذه الإجراءات.

نبذة عن نظام الإفلاس

01

18 أغسطس 2018

صدر نظام الإفلاس في 18 أغسطس 2018.

02

النظام ولوائحه التنفيذية

يتضمن نظام الإفلاس 17 فصلاً و231 مادة ويشمل سبعة إجراءات بالإضافة الى ذلك، تم إصدار لائحة تنظيمية تتضمن 18 فصلا و98 مادة.

03

من يشمله النظام

تسري أحكام النظام على كل من:

- الشخص ذي الصفة الطبيعية الذي يمارس في المملكة أعمالاً تجارية، أو مهنية، أو أعمالاً تهدف إلى تحقيق الربح.
- الشركات التجارية والمهنية والكيانات المنظمة وغيرها من الشركات الهادفة إلى تحقيق الربح، المسجلة في المملكة.
- المستثمر غير السعودي ذي الصفة الطبيعية أو الاعتبارية الذي يملك أصولا في المملكة، أو يزاول أعمالاً تجارية، أو مهنية أو أعمالاً تهدف إلى تحقيق الربح، من خلال منشأة مرخص لها في المملكة. ولا يخضع لإجراءات النظام سوى أصول ذلك المستثمر الموجودة في المملكة.

نبذة عن إجراءات نظام الإفلاس

التسوية الوقائية الفصلين الثالث والسادس المواد 13-41	إجراء التسوية الوقائية إجراء التسوية الوقائية لصغار المدينين*		إجراء التسوية الوقائية هو إجراء يسمح للمدين بالتوصل إلى اتفاق مع دائنيه لتسوية ديونه مع الاحتفاظ بإدارة شركته.
إعادة التنظيم المالي الفصلين الرابع والسابع المواد 42-91	إجراء إعادة التنظيم المالي إجراء إعادة التنظيم المالي لصغار المدينين*		إجراء إعادة التنظيم المالي هو إجراء يسمح للمدين بالتوصل إلى اتفاق مع دائنيه من خلال إعادة تنظيم أعماله تحت إشراف أمين إفلاس مرخص لضمان عدالة الإجراء وتنفيذه.
التصفية الفصل الخامس، والثامن، والتاسع المواد 92-126	إجراء التصفية إجراء التصفية لصغار المدينين* إجراء التصفية الإدارية		التصفية هي إجراء يتم من خلاله بيع أصول التفليسة التابعة للمدين واستخدام عائدات البيع لسداد ديون المدين ويمكن البدء به بطلب من الدائنين أو المدين. كما يتطرق الفصل التاسع من نظام الإفلاس إلى متطلبات تتعلق بإجراء التصفية الإدارية. ويُعد هذا الإجراء شبيهاً بإجراء التصفية، وخاصة ما يتعلق ببيع أصول المدين واستخدام العوائد لتسوية مستحقات الدائنين. إلا أن التصفية الإدارية تتم فقط إذا كان بيع أصول التفليسة لا تكفي للوفاء بمصروفات إجراء التصفية ويتم تنفيذها عادة من قبل لجنة الإفلاس وليس من قبل أمين الإفلاس.

* تم وضع المعايير المستخدمة لتعريف صغار المدينين ضمن نظام الإفلاس بالتنسيق مع الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة. يتضمن نظام الإفلاس متطلبات لإدارة كل من إجراءات التسوية الوقائية وإعادة التنظيم المالي والتصفية لصغار المدينين مع بعض الاختلافات البسيطة عن الإجراءات المتبعة للمدينين الذين لا يمكن اعتبارهم من صغار المدينين.

ملاحظة: يتوفر نظام الإفلاس من خلال الموقع الإلكتروني للجنة الإفلاس ويمكن تحميله بالكامل:
https://bankruptcy.gov.sa/ar/BankruptcyLaw/SystemAndRegulations/Pages/default.aspx

يتضمن باقي هذا المستند أهم جوانب النظام المرتبطة بالإجراءات الرئيسية الثلاثة للمدينين الذين لا يمكن اعتبارهم من صغار المدينين.

مقارنة عامة بين إجراءات الإفلاس الرئيسية الثلاثة

	التسوية الوقائية	إعادة التنظيم المالي	التصفية
الغرض	الإنقاذ	الإنقاذ	التصفية
مشاركة الأمين	محدودة	كثيفة	
مقدم الطلب	المدين	المدين أو الدائن	
الأهلية	إذا كان المدين يعاني من أزمة مالية قد تؤدي إلى التعثر و/أو كان في حالة تعثر و/أو إفلاس		إذا كان المدين في حالة تعثر و/أو إفلاس
إدارة نشاط المدين	المدين	المدين تحت إشراف الأمين	الأمين
تمويل جديد	مسموح ضمن شروط معينة		

ملاحظة: يتم استعراض إجراءات التصويت لكل من الإجراءات الثلاثة لاحقاً في هذا المستند.

دور ومسؤوليات بعض أهم الأطراف المعنية في إجراءات الإفلاس

	التسوية الوقائية	إعادة التنظيم المالي	التصفية
المدين	• **يستمر بإدارة النشاط.** • مسؤول عن إعداد خطة العمل ومقترح إعادة التنظيم المالي.	• **يستمر** بإدارة النشاط **تحت إشراف أمين الإفلاس.** • يتم إدارة الأعمال تحت حماية نظام الإفلاس (**تعليق المطالبات**) بهدف إعادة هيكلة كافة الالتزامات القائمة. • مسؤول عن إعداد **خطة العمل ومقترح إعادة التنظيم المالي.**	• **يتوقف المدين عن إدارة نشاطاته بشكل تام** بمجرد تعيين الأمين.
الأمين	• يتم تعيينه من قبل المدين. • دوره الرئيسي هو **الموافقة على المقترح** بالإضافة إلى **طلب تعليق المطالبات** قبل أن يتم تقديمه إلى المحكمة. • ليس له دور فعلي بعد الموافقة على المقترح وطلب تعليق المطالبات.	• يتم تعيينه من قبل المحكمة التجارية، ومن الممكن للمدين أو للدائنين تسمية أمين من لائحة الأمناء. • **يقوم بالإشراف على نشاطات الشركة بعد افتتاح الإجراء** لضمان عدالة الإجراء والمساواة وتطبيق الخطة بطريقة تضمن توفير الحماية اللازمة لمصالح كافة الأطراف المعنية. • منح الموافقة للمدين كي يقوم بإجراءات معينة بموجب المادة 70 من نظام الإفلاس. • مراجعة **مطالبات الدائنين.**	• يتم تعيينه من قبل المحكمة التجارية. • **يتولى إدارة نشاطات المدين** • مسؤول عن **بيع الأصول وعن توزيع حصيلة البيع على الدائنين.**

دور ومسؤوليات بعض أهم الأطراف المعنية في إجراءات الإفلاس

	التسوية الوقائية	إعادة التنظيم المالي	التصفية
مستشار إعادة التنظيم المالي		• يتم **تعيينه من قبل الشركة**، كما تجري العادة في معظم الحالات، أو من قبل الأمين. • يمكن أن يقوم الدائنون بتعيين مستشار إعادة التنظيم المالي الخاص بهم لتقديم المشورة إلى لجنة الدائنين. • يقدم المستشار الدعم في إعداد **خطة عمل متكاملة وتطوير مقترح إعادة تنظيم مالي متين** وقابل للتنفيذ على أمل أن يحظى بموافقة أغلبية الدائنين. • يقدم المشورة للشركة حول خيارات التحول وإعادة التنظيم المالي **ويؤدي دوراً هاماً في التفاوض مع دائني الشركة حول شروط إعادة التنظيم المالي – بالإضافة الى مساهمي الشركة عند الضرورة.**	• **لا حاجة لمستشار إعادة تنظيم مالي** إلا في حالات خاصة حيث تكون هناك حاجة للمشورة بالنسبة لمعاملات معينة أو لتقييم خيارات معينة.
المستشار القانوني	• يتم **تعيينه من قبل الشركة** أو من قبل الأمين. كلما دعت الحاجة إلى ذلك • يقدم الدعم عند الضرورة في **كافة الاستفسارات القانونية** بالإضافة إلى **مساعدة الشركة والأمين ومستشار إعادة التنظيم المالي.** • يحرص المستشار القانوني على امتثال الشركة والأمين لمتطلبات نظام الإفلاس وغيره من القوانين واللوائح السارية.		
لجنة الدائنين	• يمكن تشكيل اللجنة **من قبل المحكمة أو بطلب من الأمين أو من الدائنين** الذين تمثل مطالباتهم ما لا يقل عن 50% من ديون المدين (تبعاً لموافقة المحكمة). • **تمثل اللجنة مصالح الدائنين** وتتولى عدداً من المسؤوليات منها الموافقة على بيع الأصول وإعطاء رأيها بخصوص المقترح وتقديم تمويل بضمان وغيرها من الأدوار والمسؤوليات الموضحة في النظام ولوائحه التنفيذية.		

التسوية الوقائية – لمحة عامة عن الإجراء

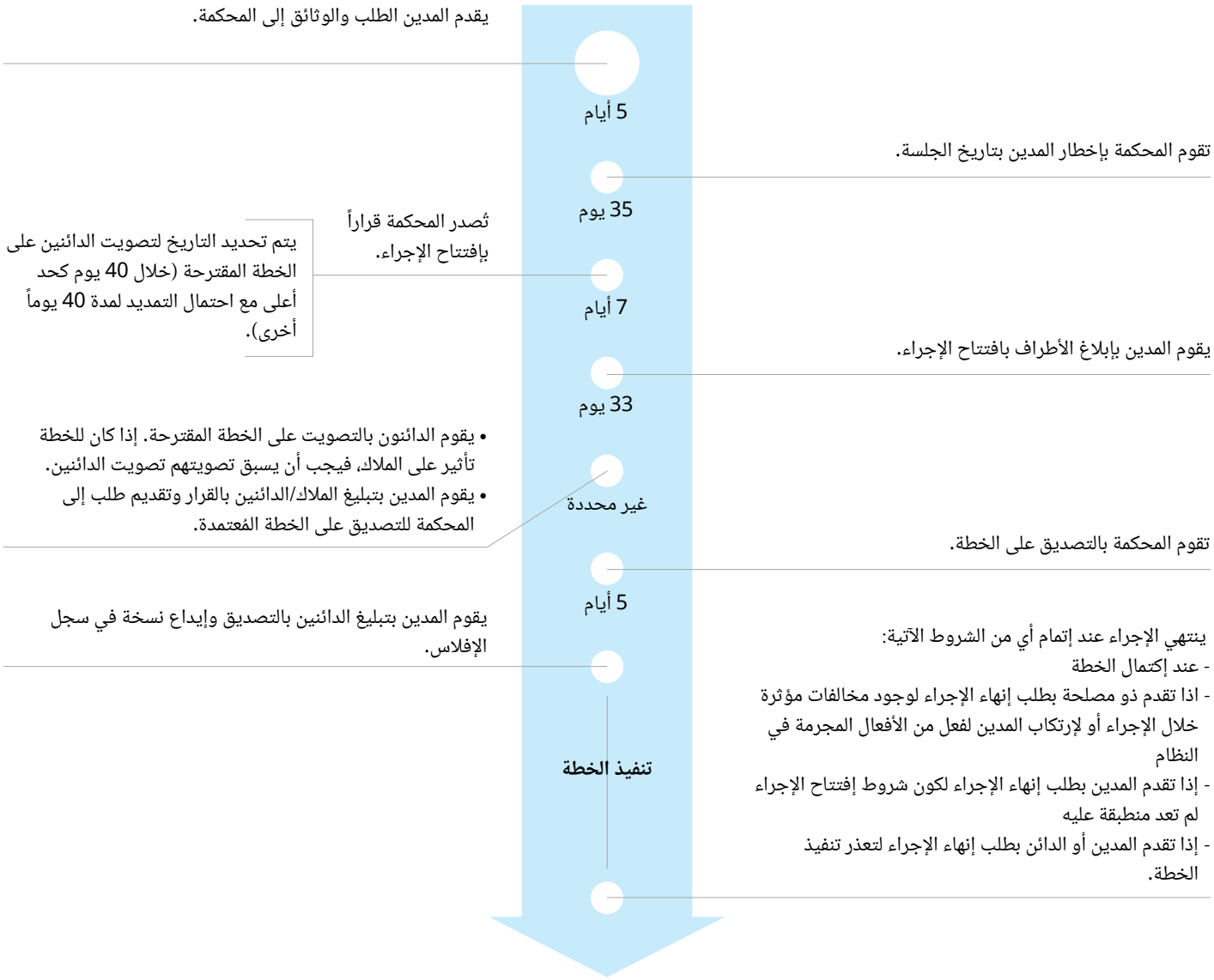

ملاحظة 1: على المدين أن يتقدم بطلب رسمي لتعليق المطالبات والحصول على الموافقة المسبقة من الأمين في حال موافقة المحكمة. يسري تعليق المطالبات لمدة 90 يوماً (قابلة للتمديد لمدة 30 يوماً إضافية أكثر من مرة، على شرط ألا يزيد إجمالي عدد الأيام عن 180 يوماً).

ملاحظة 2: هذا الإطار الزمني هو لأغراض التوضيح فقط وتجدر الإشارة إلى أن هذه الفترات يمكن أن تتغير تبعاً لموافقة المحكمة.

إجراء إعادة التنظيم المالي – لمحة عامة عن الإجراء

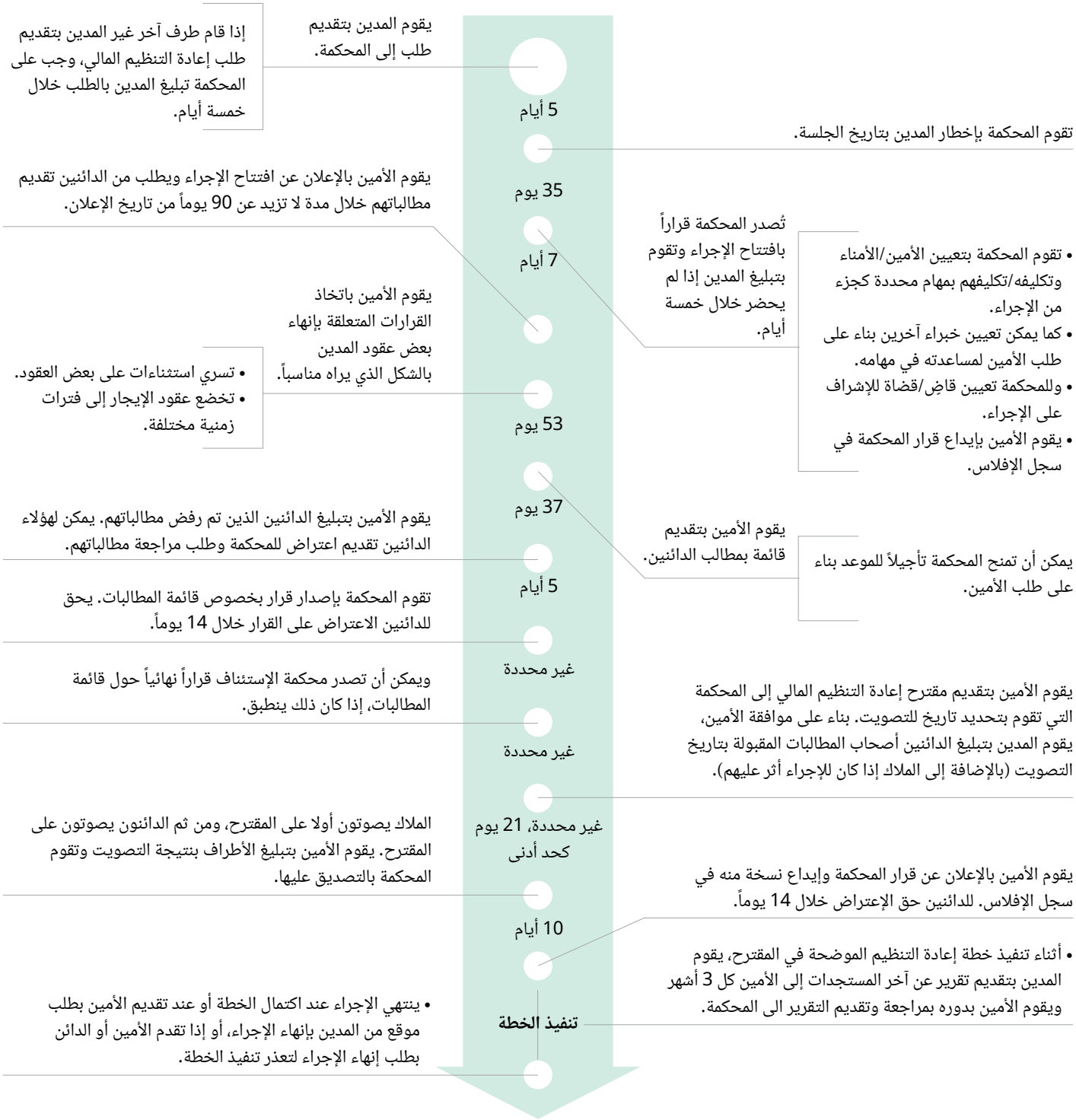

ملاحظة 1: يُعد تعليق المطالبات تلقائياً ويبدأ بمجرد تقديم طلب إعادة التنظيم المالي – يسري تعليق المطالبات لمدة 180 يوماً قابلة للتمديد لمدة 180 يوماً آخر.
ملاحظة 2: هذا الإطار الزمني هو لأغراض التوضيح فقط وتجدر الإشارة إلى أن هذه الفترات يمكن أن تتغير تبعاً لموافقة المحكمة.

التصفية – لمحة عامة عن الإجراء

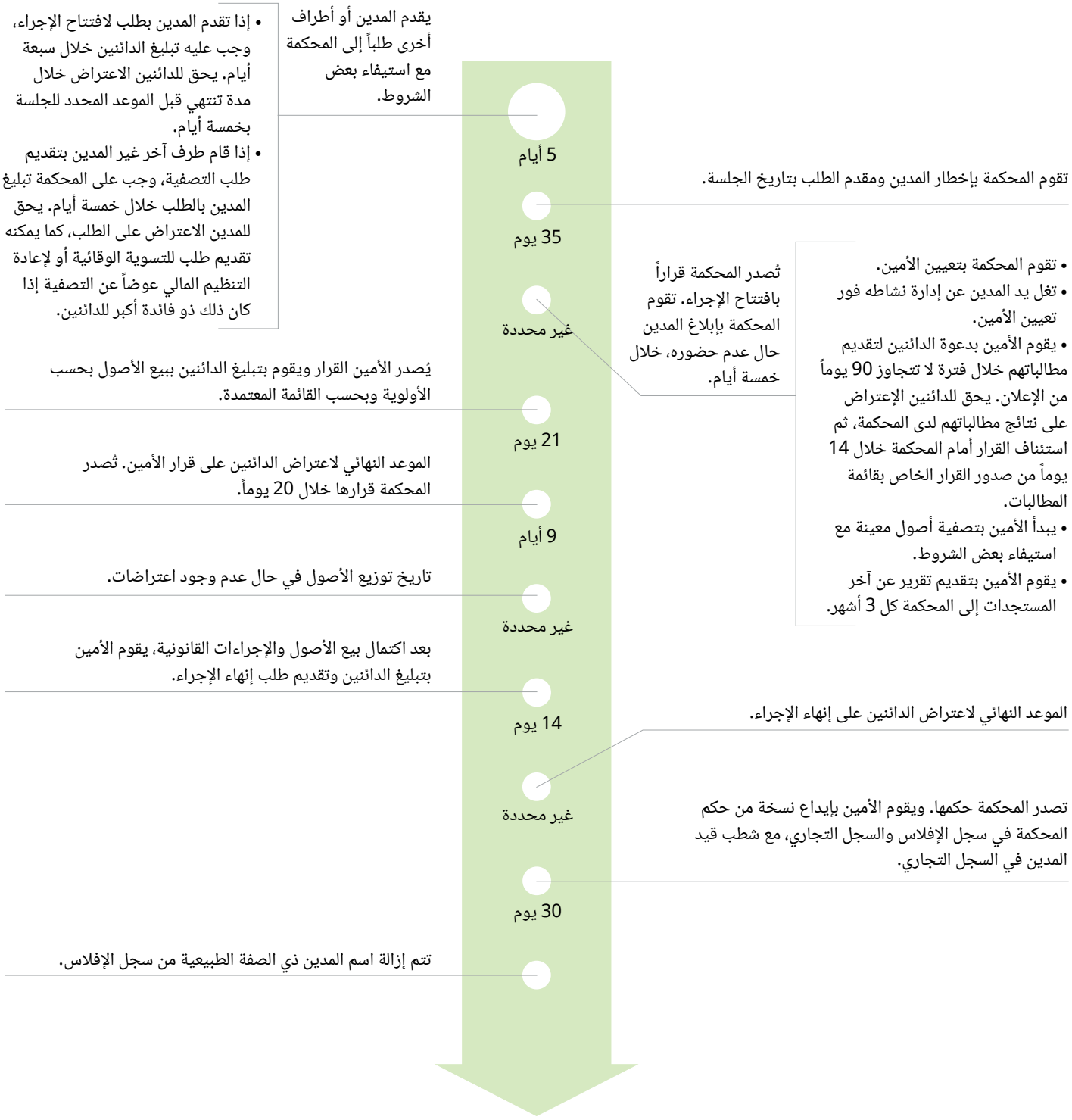

ملاحظة: هذا الإطار الزمني هو لأغراض التوضيح فقط وتجدر الإشارة إلى أن هذه الفترات يمكن أن تتغير تبعاً لموافقة المحكمة.

الاعتبارات الرئيسية والأسئلة المتكررة

ما هو الخيار الأمثل لإعادة التنظيم المالي؟ عبر نظام الإفلاس أو خارجه؟

- لا بد من النظر في كل حالة على حدة لتحديد المسار الأفضل وهي مسألة تعتمد على عدة عوامل واعتبارات أبرزها:
  - اعتبارات تشغيلية ومالية تتعلق بقدرة الشركة على تطوير وتنفيذ خطة للتحوّل وإعادة التنظيم المالي، عبر نظام الإفلاس أو خارجه.
  - علاقة الشركة مع الدائنين من جهات تمويلية ودائنين تجاريين ودائنين آخرين: إلى جانب فحوى أي محادثات أو مفاوضات سابقة كانت قد تمت بين الشركة والدائنين ومدى استعداد الدائنين للتعاون ودعم خطة إعادة التنظيم المالي.
  - الأثر على سمعة الشركة في السوق – على الرغم من أن الهدف الرئيسي لإجراء إعادة التنظيم المالي هو إنقاذ الأعمال، إلا أن بعض الشركات قد ترى أن سمعتها قد تتضررت نتيجة تقديم طلب الإفلاس نظراً لما يوحي به هذا مصطلح (الإفلاس).
- عدة إعتبرات قانونية التي بدورها تعتمد على العديد من العوامل، بينها الملكية الحالية أو الهيكل التنظيمي للمجموعة، الأصول المنتجة للنقد مقابل الديون، الالتزامات التعاقدية والقانونية، وغيرها.
- تساعد العوامل المذكورة أعلاه، كما اعتبارات أخرى، على تحديد ما إذا كانت هناك حاجة إلى بعض آليات الحماية التي يمكن الحصول عليها من خلال المحكمة، كتعليق المطالبات لتوفير منصة قوية ومستدامة لتنفيذ إعادة التنظيم المالي.
- بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تتم الموافقة على خطة إعادة التنظيم المالي ضمن نظام الإفلاس من قبل غالبية المصوتين، بحسب المتطلبات المنصوص عليها في النظام، مقارنة بالتسوية خارج المحكمة أو النظام التي قد تستوجب التصويت بالإجماع كي تتم الموافقة على المقترح. وبالتالي ممكن أن يكون التصويت بالأغلبية ضمن النظام مفيداً حيث أن الإجماع على خطة لإعادة التنظيم المالي من قبل كافة الدائنين عند التسوية خارج النظام قد لا يكون ممكناً.
- ولا بد من تقييم السبل الأمثل لإعادة التنظيم المالي والإجراء الأنسب اتباعه ضمن نظام الإفلاس في ضوء اعتبارات قانونية ومالية. ومن الموصى به الحصول على مشورة من مستشار قانوني ومستشار إعادة تنظيم مالي.

ما هو الإجراء الأنسب في حال رغبة المدين بالتسوية من خلال نظام الإفلاس؟

- بالإضافة إلى العوامل المذكورة أعلاه، يعتمد تحديد الإجراء الأفضل وفقاً لنظام الإفلاس على المرحلة التي وصلت إليها المفاوضات بين المدين والدائنين.
- إذا كان المدين قد وصل في مفاوضاته مع الدائنين إلى خيارات محتملة لإعادة التنظيم ولديه مقترح شبه جاهز يوضح خطة التحول بالإضافة إلى الخطة المقترحة لإعادة التنظيم المالي وسداد الدائنين، فقد يكون إجراء التسوية الوقائية هو الأنسب.
- بحسب خبرة ديلويت وأمنائها المرخصين، يعتبر إجراء إعادة التنظيم المالي هو الأنسب في الحالات التي لا يكون المدين قد بدأ أو تعمق في وضع خطة عمل وخارطة للتحول والدخول في نقاشات حول إعادة التنظيم المالي مع الدائنين وفهم خيارات إعادة الهيكلة ومدى استعداد الدائنين لقبولها. ويتيح نظام الإفلاس وقت أكثر للشركة لتطوير الخطط اللازمة كما يتيح للمدين في هذه الحالة الاستفادة من دعم الخبراء (الأمين والمستشارين القانونيين ومستشاري إعادة التنظيم المالي) ومن آليات الحماية بند تعليق المطالبات التي يتم تنفيذه تلقائياً عند الدخول في إجراء إعادة التنظيم المالي لتسهيل إعادة التنظيم المالي.
- بالنسبة للمدينين الراغبين بتصفية أعمالهم أو في حال عدم إمكانية التحول وإنقاذ الشركة، قد يكون إجراء التصفية هو الإجراء الأنسب.

الاعتبارات الرئيسية والأسئلة المتكررة

ما هو تعليق المطالبات، ومتى يدخل حيز التنفيذ وما مدته؟

- بحسب المادة الأولى من النظام يعرف تعليق المطالبات على أنه تعليق الحق في اتخاذ أو استكمال أي إجراء أو تصرف أو دعوى تجاه المدين أو أصوله أو الضامن لدين المدين، خلال فترة محددة وفقًا لأحكام النظام. وعليه يحد تعليق المطالبات من قدرة الدائنين على اتخاذ أي إجراءات قانونية ضد المدين أو أصوله أو اتخاذ أي إجراءات أخرى تتعلق بتنفيذ أي أحكام او تسييل ضمان. يمكن أن تقوم المحكمة بوقف تعليق مطالبات معينة إذا تبين أن تنفيذ هذه الإجراءات يصب في صالح المدين وغالبية الدائنين.
- تختلف مدة تعليق المطالبات بحسب الإجراء المعني كما يلي:
  - **في إجراء التسوية الوقائية** –تعليق المطالبات ليس تلقائياً، وينبغي على المدين أن يتقدم بطلب رسمي لتعليق المطالبات والحصول على الموافقة المسبقة من الأمين في حال موافقة المحكمة. يسري تعليق المطالبات لمدة 90 يوماً وهي قابلة للتمديد لمدة 30 يوماً إضافياً أكثر من مرة، شريطة ألا يزيد إجمالي عدد الأيام عن 180 يوماً.
  - **في إجراء إعادة التنظيم المالي** – يتم تعليق المطالبات تلقائياً عند افتتاح الإجراء ويستمر لمدة 180 يوماً أو حتى تُصادق المحكمة على المقترح، أو حتى انتهاء الإجراء، وهي قابلة للتمديد لمدة 180 يوماً آخر.
  - **في إجراء التصفية** – يسري تعليق المطالبات حتى نهاية الإجراء.
- وقد علمنا أن هناك آراء قانونية متضاربة حول ما إذا كان تعليق المطالبات يسري على الضمانات البنكية، وما إذا كان حملة الضمان قادرون على المطالبة بصرفه من البنك إذا كان الدين المتعلق به محمياً بموجب تعليق المطالبات. إلا أن الرأي السائد الآن بناء على خبرتنا العملية في التعامل مع حالات الإفلاس ومن خلال النقاشات مع المستشارين القانونيين هو أن تعليق المطالبات يشمل الضمانات البنكية.

ما هي مسؤولية المدراء؟

- يمكن أن يتحمل أعضاء مجلس الإدارة والمدراء مسؤولية عدم الإعلان وعدم اتخاذ الإجراءات المناسبة استجابةً للإعسار.
- كما يمكن أن يتحمل أعضاء مجلس الإدارة والمدراء مسؤولية التداول أثناء حالة الإعسار مما يمكن أن يُعرّض المدراء وأعضاء مجلس الإدارة للمسائلة المدنية والجنائية.
- وبحسب المادتين 200 و203، يعد مخالفاً لأحكام النظام كل مدين ذي صفة طبيعية أو مدير لدى مدين أو عضو في مجلس إدارته أو مجلس مديريه أو أي من مسؤوليه أو أي شخص آخر شارك في تأسيسه أو إدارته أو من في حكمهم الذين ارتكبوا أفعال مجرمة، وأبرز ما جاء في النظام هو ما يلي: إساءة التصرف في أصول المدين أو أصول التفليسة أو احتجازها أو إساءة استعمال صلاحياته، ممارسة نشاط المدين بقصد الاحتيال على دائنيه، الاستمرار في ممارسة نشاط المدين مع انتفاء إمكانية تجنب التصفية، استخدام أساليب تنطوي على استهتار لتفادي أو تأخير افتتاح إجراء التصفية، إبرام صفقات دون مقابل أو بمقابل غير عادل، سداد ديون أي من الدائنين بما يؤدي إلى الإضرار بدائنين آخرين، وإساءة استغلال أي من إجراءات الإفلاس.
- يعاقب كل من ارتكب أيًا من الأفعال المجرّمة المنصوص عليها بغرامة لا تتجاوز العقوبة 5,000,000 ريال سعودي والسجن مدة لا تتجاوز خمس سنوات بالإضافة إلى احتمال منعهم من إدارة أي مؤسسة ربحية أخرى أو المشاركة في مجلس إدارتها.

الاعتبارات الرئيسية والأسئلة المتكررة

ما الذي يجب أن يتضمنه مقترح إعادة التنظيم المالي أو التسوية الوقائية؟

- يتضمن المقترح الخطة المقترحة لتحويل الأعمال وسداد الديون بناء على القدرة المتوقعة للمدين على سداد ديونه. كما يجب أن يأخذ المقترح بعين الإعتبار الإطار الزمني لتنفيذ خطة التحول بناء على الأداء السابق للمدين وأحدث مركز مالي له بالإضافة إلى الوضع الراهن للاقتصاد الشامل وتطلعات السوق.
- نتيجة لذلك وبحسب خبراتنا، فعلى المقترح أن يكون مقروناً بخطة عمل متينة توضح قدرة المدين على توليد الأموال والتوقعات المالية وتوقعات التدفق النقدي لإضافة مصداقية على المقترح ولكي يلقى المقترح قبولاً من الدائنين والمحكمة.
- تتضمن اللائحة التنفيذية لنظام الإفلاس قائمة بالمتطلبات التي يجب أن يشملها المقترح بناء على المادة 16 من اللائحة التنفيذية لنظام الإفلاس والتي تتضمن بشكل رئيسي:
  - معلومات عن المدين ونشاطاته،
  - بيان الوضع المالي للمدين وتأثيرات الوضع الاقتصادي على المدين،
  - تحديد أصول المدين وتقدير قيمتها الإجمالية،
  - أي ضمانات يقدمها طرف آخر للديون التي في ذمة المدين، وبيان ما يكون منها مقدمًا من طرف ذي علاقة،
  - أي ضمانات للمقترح – عينية أو شخصية – يقدمها ملاك المدين أو مديروه أو أي شخص آخر،
  - قائمة بالمطالبات والقضايا المقدمة من قبل وضد المدين أو أي مطالب قد يتم رفعها وتقدير قيمتها،
  - قائمة بالديون المستحقة على المدين،
  - تفاصيل أي تسوية مقترحة، بما في ذلك إعادة هيكلة أعمال المدين أو أنشطته أو رأس ماله أو ديونه، سواء كانت حالّة أو غير حالّة أو الحط منها أو تأجيل الوفاء بها أو تقسيطها أو تحويلها إلى رأس مال في المدين،
  - بيانات مفصلة عن أي تمويل جديد يرغب المدين بالحصول عليه والطريقة التي سيقوم من خلالها بالوفاء بها،
  - تصنيف الدائنين مع الأخذ بالاعتبار أي معايير مؤثرة على هذا التصنيف،
  - الإطار الزمني لتنفيذ الخطة،
  - ومتطلبات أخرى كما وردت في المادة 16 من اللائحة التنفيذية من نظام الإفلاس.
- وتجدر الإشارة إلى أن خطة السداد التي ينبغي توضيحها في المقترح يمكن أن تمتد لعدد من السنوات وهذا يتباين من مدين الى آخر بناء على قدرة المدين على توليد الأموال.

متى يجب تشكيل لجنة للدائنين؟

- يمكن تشكيل لجنة الدائنين من قبل المحكمة أو بطلب من الأمين أو من الدائنين الذين تمثل مطالبهم ما لا يقل عن 50% من ديون المدين وذلك تبعاً لموافقة المحكمة.
- ويعد دور اللجنة ذو أهمية خاصة في الحالات التي يكون فيها للمدين قاعدة متنوعة من الدائنين وقروض عالية القيمة. ففي هذه الحالة، يساهم وجود كيان مركزي لمناقشة حلول إعادة التنظيم المالي المحتملة وشروطها في تسريع العملية.
- يحق للدائنين المشاركة في لجنة الدائنين شريطة أن يكون لديهم مطالبة مقبولة ضمن قائمة المطابات وألا تكون قيمة المطالبة مضمونة بالكامل.
- بناء على خبرتنا، ونظرا إلى طول مدة إجراءات مراجعة المطالبات إلى جانب الفترة اللازمة لإصدار قائمة المطالبات النهائية، فقد يرغب الأمين والمدين بعقد نقاشات فردية أو ثنائية مع الدائنين لتقريب وجهات النظر قبل تشكيل لجنة الدائنين.
- ينبغي تقييم الحاجة إلى تشكيل لجنة الدائنين عندما يكون تشكيلها ممكناً من الناحية القانونية والعملية. ويعتمد ذلك على المرحلة التي وصلت إليها عملية التفاوض مع الدائنين والفترة الزمنية القانونية للإجراء المعني.

الاعتبارات الرئيسية والأسئلة المتكررة

كيف يعالج نظام الإفلاس نسبة الخسائر المتراكمة إلى رأس المال المنصوص عليها في نظام الشركات؟

- تنص المادة 150 من نظام الشركات على أنه إذا تجاوزت الخسائر المتراكمة للشركة 50% من رأسمالها المدفوع في أي وقت خلال السنة المالية، وجب على الشركة عقد جمعية عمومية خلال 45 يوماً لتقييم خيارات إعادة الرسملة المتاحة أمامها.
- بالنسبة لشركات المساهمة، إذا فشلت الجمعية العمومية بمعالجة المسألة خلال 90 يوماً، فتُعد الشركة منقضية بقوة النظام.
- من الناحية العملية، قد يكون من الصعب على الشركة وضع وتنفيذ خطة إعادة تنظيم خلال هذه الفترة للوفاء بهذا المطلب، إلا إذا كانت عملية رفع/خفض رأس المال تكفي للوفاء بهذه المتطلبات.
- أما إذا احتاج الحل المطلوب إلى خيارات إعادة تنظيم أكثر تعقيداً مثل إعادة هيكلة الديون، تحويلها الى أسهم، أو غير ذلك من الخيارات التي تحتاج إلى تحليل حريص واتفاق مع الأطراف المعنية، فسوف يحتاج ذلك إلى تحاليل ودراسات معمقة وإجراءات إعادة تنظيم مالي مكثفة تستغرق على الأرجح أكثر من 90 يوماً كي تكتمل.
- وعليه، يتيح نظام الإفلاس للشركات الخاضعة لأي من الإجراءات المنصوص عليها في النظام الإعفاء من المادة 150 من نظام الشركات مما يمنح تلك الشركات وقتاً كافياً لوضع وتنفيذ حل مناسب تحت حماية نظام الإفلاس.

ما هي القواعد التي تحكم إجراءات التصويت؟

- إذا تعدد الدائنون وكان هناك اختلاف في طبيعة ديونهم أو حقوقهم، فعلى المدين تصنيفهم إلى فئات.
- ويعتبر المقترح مقبولا من كل فئة إذا صوت بالموافقة عليه دائنون تمثل مطالباتهم ثلثي قيمة ديون المصوتين في الفئة ذاتها، وكان من ضمنهم دائنون تمثل مطالباتهم أكثر من نصف قيمة ديون الأطراف غير ذوي العلاقة.
- ويعتبر المقترح مقبولا إذا:
  - وافقت جميع فئات الدائنين والملاك على المقترح؛ أو
  - إذا قبلت فئة واحدة على الأقل من فئات الدائنين بالمقترح، وصوت بالموافقة عليه دائنون تمثل مطالباتهم خمسين في المائة على الأقل من مجموع قيمة مطالبات الدائنين المصوتين في جميع الفئات، ورأت المحكمة أن التصديق على المقترح يحقق مصالح أغلبية الدائنين (ينطبق على إجراء إعادة التنظيم المالي فقط).
  - الدائنون الذين تتأثر حقوقهم بالمقترح هم فقط من يملكون حق التصويت.
- بالنسبة لإجراء إعادة التنظيم المالي، فإن الدائنين الذين تم اعتمادهم من قبل الأمين والمحكمة هم فقط المسموح لهم بالتصويت. يرجى الرجوع إلى إجراءات مراجعة مطالب الدائنين في القسم أدناه.
- يقوم الدائنون بالتصويت بالتناسب مع إجمالي مطالباتهم المعتمدة ومن ثم يتم تصنيفها ضمن فئة معينة من الدائنين. وقد تختلف قيمة المطالبة المستردة عن قيمة المطالبة المعتمدة بناء على فئة الدائنين التي تم تصنيف المطالبة ضمنها وما تقتضيه من حيث شروط الدفع.
- أما في إجراء التصفية، فلا بد من التصويت بالموافقة من غالبية الدائنين في أي مسألة يرى الأمين أنها تحتاج إلى تصويت. وليس هناك مقترح ليتم التصويت عليه، وذلك على خلاف إجرائَي إعادة التنظيم المالي والتسوية الوقائية.

الاعتبارات الرئيسية والأسئلة المتكررة

ما هي بعض الخطوات والمتطلبات الرئيسية المتعلقة بمراجعة مطالبات الدائنين؟

- يقوم الأمين خلال سبعة أيام من تعيينه بنشر قرار افتتاح إجراء إعادة التنظيم المالي ودعوة الدائنين لتقديم مطالباتهم للمراجعة خلال فترة لا تتجاوز 90 يوماً من تاريخ الإعلان.
- تتم مراجعة كافة المطالبات المقدمة من الدائنين خلال هذه الفترة من قبل الأمين الذي يقدم توصياته حول نسبة كل مطالبة يتم قبولها أو رفضها أو إحالتها إلى خبير.
- بحسب المادة 68 من نظام الإفلاس، فإن هذه المراجعة وقرار الموافقة/الرفض هو لأغراض التصويت على المقترح فقط. ولكن، بناء على خبرتنا، فنحن نرى أن المقترح ينبغي أن يطرح خطة للتعامل مع كافة المطالبات المعلومة للمدين سواء تم تقديمها خلال الفترة النظامية أم لا.
- يقدم الأمين القائمة النهائية للمطالبات إلى المحكمة خلال 14 يوماً، قابلة للتمديد تبعاً لموافقة المحكمة، من انتهاء الفترة النظامية التي تم الإعلان عنها في السابق ويقوم بتبليغ الدائنين خلال خمسة أيام من تقديم هذه القائمة.
- يحق للدائنين الاعتراض لدى المحكمة على قرار الأمين. ثم تقوم المحكمة بمراجعة القائمة التي قدمها الأمين وأي اعتراضات أخرى قدمها الدائنون قبل إصدار قراراً بخصوص قائمة المطالبات المقبولة لغرض التصويت.
- بعد صدور قرار المحكمة، يحق للدائنين الاعتراض على القرار خلال 14 يوماً من صدوره. وأخيراً، تقوم المحكمة بإصدار القرار النهائي حول قائمة المطالبات التي سيتم اعتمادها كأساس عند التصويت.
- وتجدر الإشارة إلى أن قائمة مطالبات الدائنين النهائية تصدر لأغراض التصويت فقط. ويبدو بأنه يحق للدائنين الذين أوصى الأمين برفض مطالباتهم حق الإعتراض على قيمة مطالباتهم المرفوضة والمطالبة بها أمام الجهات القضائية المعنية بعد انتهاء تعليق المطالبات.

من الذي يمكن اعتباره طرفاً ذو علاقة بموجب النظام وكيف يؤثر ذلك على عملية التصويت؟

- تعريف الطرف ذو العلاقة يجب أن يتماشى مع التعريف الوارد في نظام الإفلاس والذي قد يختلف عن التعريف المعتمد لأغراض التقارير المالية والمحاسبتية. بموجب المادة الأولى من نظام الإفلاس، يتم تعريف الطرف ذو العلاقة كما يلي:
  - مدير المدين وعضو مجلس إدارته ومن في حكمهما وشريك المدين والمالك، وأقرباء هؤلاء الأشخاص والمدين حتى الدرجة الثالثة.
  - من يكون بينه والمدين علاقة عمل.
  - الشخص الذي يسيطر عليه وعلى المدين – بشكل مباشر أو غير مباشر – شخص آخر أو أكثر بما يوازي نسبة ملكية تزيد على خمسين في المائة من رأس مال كل منهما.
  - الشخص الذي يسيطر على المدين – بشكل مباشر أو غير مباشر – بما يوازي نسبة ملكية تزيد على خمسين في المائة من رأس مال المدين.
  - الشخص الذي يسيطر عليه المدين – بشكل مباشر أو غير مباشر – بما يوازي نسبة ملكية تزيد على خمسين في المائة من رأس ماله.
- وعليه، يتعين على المدين والأمين النظر فيما إذا كان تصنيف الطرف ذو العلاقة يتوافق مع المعايير الموضحة أعلاه.
- ويجب على الأطراف ذوي العلاقة، كسائر الدائنين، تقديم مطالبهم من خلال الإجراءات الموضحة في النظام. وفي حال موافقة الأمين ومن ثم المحكمة على مطالباتهم، يمكن السماح لهم بالتصويت. إلا أنه وكما أوضحنا في إجابتنا على قواعد التصويت، ينص النظام على معايير محددة للموافقة على المقترح حيث يكون لأصوات الأطراف ذوي العلاقة وزن أقل في كل من فئات الدائنين.

الاعتبارات الرئيسية والأسئلة المتكررة

هل يُسمح للمساهمين/الملاك التصويت على المقترح؟

- إذا تضمن المقترح ما يؤثر في حقوق الملاك، فعلى المدين – بعد موافقة الأمين – دعوة الملاك للتصويت على المقترح.
- ويختلف هذا الاجتماع عن اجتماع الجمعية العمومية المعتادة ويخضع للقواعد والأنظمة المنصوص عليها في نظام الإفلاس.
- وتجدر الإشارة إلى أن إجتماعات تصويت الملاك تعتبر مكتملة النصاب بحضور ملاك يمثلون ما لا يقل عن ربع رأس مال الشركة.
- ومع ذلك، يقوم الدائنون بالتصويت على المقترح في التاريخ المحدد لذلك، حتى وإن صوّت الملاك ضد المقترح أو تعذر تصويتهم عليه.

ملاحظة: تسري قواعد التصويت أعلاه على إجرائي التسوية الوقائية وإعادة التنظيم المالي فقط.

نقاط الاتصال الرئيسية

يمتلك فريقنا خبرة كبيرة في نظام الإفلاس السعودي وهو يقدم المشورة حالياً في عدد من قضايا الإفلاس القائمة بصفة أمين و/أو مستشار إعادة التنظيم المالي. في حال كانت لديكم استفسارات حول هذا المستند أو كنتم ترغبون بالحصول على أي استشارات بناء على خبرة عملية في نظام الإفلاس، يرجى عدم التردد بالاتصال بأي من نقاط الاتصال الرئيسية في ديلويت.

ديفيد ستارك
شريك – خدمات إعادة الهيكلة
dastark@deloitte.com
جوال: 6584057 50 971+

وليد سبحي
شريك – التدقيق والتأكيدات (أمين إفلاس مسجل)
wsobahi@deloitte.com
جوال: 3456 171 59 966+

بن مور
شريك – خدمات التقييم ونماذج الأعمال
benmoore@deloitte.com
جوال: 2623 115 50 971+

كريم لبّان
مدير تنفيذي – خدمات إعادة الهيكلة
klabban@deloitte.com
جوال: 6730 121 53 966+

Deloitte.

تمت كتابة هذه النشرة بشكل عام وبالتالي، لا يمكن الاعتماد على شموله لحالات معينة؛ كما أن تطبيق المبادئ المحددة يعتمد على الظروف المحددة ذات الصلة ونحن نوصيكم بالحصول على الاستشارات المهنية الخاصة بكم قبل التصرف أو الامتناع عن التصرف بناء على أي من محتويات هذا المستند.

سيكون من دواعي سرور ديلويت لخدمات الاستشارات المالية المحدودة تقديم المشورة للقرّاء حول كيفية تطبيق المبادئ الموضحة في هذا المستند على الظروف الخاصة بهم. لا تتحمل ديلويت لخدمات الاستشارات المالية المحدودة أي مسؤولية تجاه أي خسائر قد يتعرض لها أي شخص يتصرف أو يمتنع عن التصرف بناء على أي مما ورد في هذه النشرة.

ديلويت آند توش (الشرق الأوسط) شراكة ذات مسؤولية محدودة هي شركة تابعة لديلويت شمال جنوب أوروبا شراكة ذات مسؤولية محدودة، بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط وقبرص، وديلويت شمال جنوب أوروبا شراكة ذات مسؤولية محدودة (ن س إي) هي شركة مرخص لها من قبل ديلويت توش توهماتسو المحدودة، وهي شركة بريطانية خاصة محدودة بضمان.

يُستخدَم اسم "ديلويت" للدلالة على واحدة أو أكثر من الشركات الأعضاء المرخص لها من قبل ديلويت توش توهماتسو المحدودة، وهي مجموعة عالمية من الشركات الأعضاء المرخص لها، والكيانات المرتبطة بها، تتمتع الأخيرة وكل من الشركات المرخص لها بشخصية قانونية مستقلة خاصة بها. لا تقدم ديلويت توش توهماتسو المحدودة والمشار إليها بـ"ديلويت العالمية" وديلويت شمال جنوب أوروبا وديلويت اند توش الشرق الأوسط أي خدمات للعملاء، يرجى زيارة الموقع www.deloitte.com/about للاطلاع على المزيد.

تعتبر ديلويت شركة عالمية رائدة في مجال التدقيق والمراجعة، والاستشارات الإدارية والمالية، وخدمات استشارات المخاطر، والضرائب والخدمات المتعلقة بها. وهي توفر خدماتها لأربع من بين خمس شركات على قائمة مجلة فورتشن العالمية لأفضل 500 شركة، بفضل شبكة عالمية مترابطة من الشركات الأعضاء المرخص لها في أكثر من 150 دولة. تعرف على الأثر الذي تتركه ديلويت وموظفوها بقوام 300,000 شخص من خلال الموقع www.deloitte.com.

ديلويت اند توش الشرق الأوسط هي واحدة من الشركات الرائدة في تقديم الخدمات المهنية الاستشارية وقد تأسست في منطقة الشرق الأوسط ويمتد وجودها منذ سنة 1926 في المنطقة. إن وجود شركة ديلويت اند توش الشرق الأوسط في منطقة الشرق الأوسط مكرّس من خلال الشركات الحائزة على ترخيص من قبلها لتقديم الخدمات وفقاً للقوانين والمراسيم المرعية الإجراء في البلد التابعة له وتتمتع بالشخصية القانونية المستقلة. لا تستطيع الشركات والكيانات المرخصة من قبلها إلزام بعضها البعض و/ أو إلزام ديلويت اند توش الشرق الأوسط وعند تقديم الخدمات، تتعاقد كل شركة مرخّص لها أو كيان مرخص له من قبل ديلويت اند توش الشرق الأوسط وبشكل مستقل مع العملاء الخاصين بها (دون الرجوع إلى ديلويت آند توش الشرق الأوسط) وتكون هذه الشركات والكيانات مسؤولة فقط عن أفعالها أو تقصيرها.

تقدم ديلويت آند توش الشرق الأوسط خدمات التدقيق والضمان والاستشارات والمشورة المالية واستشارات المخاطر والضريبة من خلال 26 مكتباً في 14 دولة وأكثر من 5000 شريك ومدير وموظف.

نبذة عن ديلويت لخدمات الاستشارات المالية المحدودة

ديلويت لخدمات الاستشارات المالية المحدودة هي شركة تابعة لشركة ديلويت للخدمات المهنية (مركز دبي المالي العالمي) المحدود وديلويت ال ال بي في المملكة المتحدة، وهي مسجلة لدى الهيئة العامة للاستثمار (كشركة مرخصة تابعة لديلويت الشرق الأوسط) تحت الرقم 102032049819 ورخصة تجارية رقم 1010317307. مقر الشركة الرئيسي هو: بواسطة/ خلال مبنى الواحة، الطابق الثاني، شارع الأمير تركي بن عبدالله آل سعود، حي السليمانية، ص.ب. 8680، الرياض 11492، المملكة العربية السعودية. هاتف رقم: 8500 215 11 966+، فاكس: 8501 215 11 966+

إن المعلومات الواردة في هذا المستند بخصوص نظام الإفلاس السعودي نابعة عن ديلويت للنظام فقط ولا ينبغي اعتبارها رأياً أو توصية أو مشورة قانونية.

ونوصيكم بالحصول على مشورة قانونية مكتوبة من مستشار قانوني مستقل حول كافة الأمور المتعلقة بالإفلاس المذكورة في هذا المستند إلى جانب تفسير أي مواد أخرى من نظام الإفلاس السعودي أو أي استفسار قانوني يمكن أن يكون لديكم.

© 2020 ديلويت لخدمات الاستشارات المالية المحدودة. جميع الحقوق محفوظة.